



محمد الساعد

مقتل عثمان الثاني تواطؤ على الفساد بغطاء ديني !!

لم يكن الصراع داخل السلطنة العثمانية الذي أدى في نهاية الأمر إلى مقتل السلطان عثمان الثاني إلا واجهة لنار كبرى كانت تشتعل تحت بساط السلطنة، فالصراع على النفوذ والأموال بين مراكز النفوذ كان هائلاً جداً وكان أحد مظاهره قرار الحرب والانسحاب من القتال، فقد كانت الحروب مصدر ارتفاع كبيرة للسلطنة والإنكشاريين، وكان الأموال والسبايا، والغلمان تورد من تلك الحروب على مراكز القوى وليس لصالح الدولة.

وإذا أخذ الإنكشاريون كفایتهم من تلك المغانم توقفوا عن القتال دون أن يكون للسلطان قدرة على منعهم من التوقف أو الاستمرار، كما ان التحالفات الداخلية بين مراكز القوى كانت تشكل وجه الدولة ونتائج اعمالها وقراراتها وهو ما اثر على علاقاتها مع الشعوب التي احتلتها.

فالحرملك الذي تسيطر عليه الإمام والخليلات والزوجات، له نفوذه، والمفتي ودار الإفتاء لهم نفوذه، والصدر الأعظم ورجالات الدولة الكبار لهم كذلك، والامراء والولاة وقادة الجيش يسيطرون على مقدرات كبرى، لكن الإنكشاريين كانوا هم القوة الأعظم والأكبر والأقدر، وهم حالة خاصة وفردية لوحدهم، ومن يكونوا معه يصبح هو المنتصر في صراع القصور السلطانية على مدى عمر الدولة.

ولعل الخلاف الذي نشب بين السلطان عثمان الثاني والإنكشاريين دليل واضح على تغول الإنكشاريين داخل الدولة، وكاشفاً خطورة ذلك الصراع الذي أدى في النهاية لقتل السلطان وتنصيب آخر، وبالرغم من محاولات السلطان "عثمان الثاني" الإصلاح - أيا كانت أسبابه - الا انه فشل في ادارة الصراع معهم، ووُجد نفسه منكشفاً أمام قوة غاشمة، وضحية لوحش هو من صنعه او لنقل الدولة صنعته، ولم يعودوا قادرين على مواجهته، وكان الدولة أصبحت هي الإنكشاريين، والإنكشاريون هم الدولة.

الغريب ان لا أحد دافع عن السلطان ولم يقف معه في وجه تجبر الإنكشاريين، وكان هناك تواطؤ أو توافق على الفساد بين مراكز القوى، بل وموافقة على التخلص من السلطان، وكان ذلك واضحاً من فتوى شيخ الإسلام العثماني الذي اعطاهم غطاء ديني لعملية القتل التي ذهب ضحيتها السلطان عثمان الثاني.

لم يكن من المقبول عند الإنكشاريين الذين يؤمنون في اعماقهم انهم اهم مكونات الدولة ان يتنازلوا عن مغانمهم التي حاول السلطان عثمان الثاني الانقلاب عليها او خت تقليلها، ولذلك فقد حاكوا مؤامرتهم بالاتفاق مع مراكز القوى الأخرى بهدف الانقضاض على حكم خافوا ان يهرب من تحت أيديهم، فهم وان كانوا ليسوا الحكم المباشرين، لكنهم الحكم الفعليين، ومن يرضون عنه يبقى سلطاناً ومن يغضبون عليه يقودونه الى مصلحة الموت، وهو ما حصل مع السلطان عثمان الذي سيق الى حتفه في قصره، محاولين اجباره عن التنازل وعندما رفض لم يكن امامهم الا قتله، وتنصيب سلطان اخر لا حول له ولا قوة.

اما عودتهم للسلطان السابق والمضطرب، فهو دليل على انه لا يريدون سلطاناً مستقلاً، بل العوبة وخداماً بين ايديهم يسيرون نحو مغانمهم فيما يريدون، وهذا هو ما سبّغ شكل السلطنة في معظم فتراتها، حكام على العرش، وفساد مشتري في مراافق الدولة.

ان تقاسم النفوذ يؤدي بلا شك الى اقتسام المغانم والأموال، وهو يعني بلا شك السكوت عن الفساد بين القوى المتصارعة، ويصبح همهم الحفاظ على مساحاتهم وعدم السماح لغيرهم بالنفوذ اليها، مع محاولات توسيعها، وكان درة ذلك الاستيلاء على قرار السلطان او تسييره فيما يحقق مصالحهم، وكانت دولة النفوذ تدور بينهم، فمرة يكون الإنكشاريين، ومرة الحرملك، ومرة أمراء السلاطين، ومرة الصدر الأعظم ، ومرة القوى الكبيرة كالأوربيين، انها حكاية القصر والسلطان وصراع مراكز القوى على الغنائم والسبايا والأموال؟.